المسؤولين الاسرائيليين الذين يقلقهم رؤية التحالف الاميركي المتنامي مع بعض الدول العربية، واحتلاله مكانة كبرى بالنسبة الى الادارة الاميركية التي تتحرّك، بقوة، مع هذه الدول «على حساب اسرائيل» (المصدر نفسه).

أكثر من ذلك، رأى بعض المحللين الاستراتيجيين، ان اسرائيل، التي طالما ادّعت بأنها سوف تدافع عن مصالحها، كما تراها، خصوصاً في ما يتعلق بالاردن، خرج من يدها، فجأة، باجراءات الولايات المتحدة الاميركية في الازمة الراهنة. ولاحظوا، في هذا المضمار، ان اسرائيل لم تكن ترغب، في أي حال، في ان تفرض البحرية الاميركية حصاراً على ميناء العقبة الاردني، لأن ذلك يكشف عدم جدوى اسرائيل، ليس بالنسبة الى الاحداث الراهنة في منطقة الخليج فحسب، بل حتى بالنسبة الى حماية المصالح الحيوية الاميركية، اجمالاً. وأشاروا الى ان السفن الاميركية تحرّكت لاتخاذ مواقعها والسيطرة على حركة السلع المتوجّهة الى العراق عبر ميناء العقبة، لتجعل «التعاون الاستراتيجي» يبدو من دون مغزى في هذه الظروف (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٨/٨/١٩٩٠).

هل يعني ذلك، ضمناً، اعادة تعريف اسرائيل بدورها في المنطقة؟ أجاب عدد من الخبراء عن هذا السؤال بالتأكيد ان الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الاميركية، في الآونة الاخيرة، أوضحت للمسؤولين الاسرائيليين، وإنْ بشكل غير مباشر، ان «التعاون الاستراتيجي» ليس بالصورة التي في أذهانهم، وان لهذا الامر عواقب سلبية على الحكومة الاسرائيلية، ذلك ان جلّ السياسة الاميركية ازاء الشرق الاوسط كان قائماً على هذه الحقيقة، بل كانت الادارات الاميركية المتعاقبة، خصوصاً منذ العام ١٩٨١، تتصرّف، في هذا الشأن، كما لو كان الضغط على اسرائيل، في ما يتعلق بعملية السلام، يمكن ان يهدّد المصالح الحيوية الاميركية في المنطقة (المصدر نفسه).

مساواة في التعامل

على كل حال، لقد حاولت الولايات المتحدة الاميركية، جاهدة، ليس فقط مقاومة أي تدخّل اسرائيلي في الأزمة الراهنة في الخليج، وانما، أيضاً، رفض ربط هذه الازمة بأي أزمة أخرى في المنطقة. بل اعتبرت ان ظروف اجتياح العراق للكويت تختلف عن ظروف احتلال اسرائيل للأراضي العربية، وهو احتلال كان نتيجة حروب بين العرب واسرائيل، ويجب معالجة كل حالة، من هذه الحالات، بمعزل عن الاخرى. فوضع اسرائيل في الجولان يختلف عنه في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كذلك يختلف عنه في القدس الشرقية. كما ان اقامة ما يسمّى «حزام الأمن» في الجنوب اللبناني تختلف معالجتها عن المعالجة التي تتطلبها الاحتلالات الاخرى، مع العلم بأن الاحتلالات الاسرائيلية للارض العربية، في رأي الادارة الاميركية، لم تلغ وجود أي دولة كما ألغى الاجتياح العراقي وجود دولة بكاملها؛ وان انسحاب العراق من الكويت سيعطي حجّة قوية للمطالبة بانسحاب اسرائيل من على الارض العربية التي تحتلها، تنفيذاً لقرارات مجلس الامن الدولي (انظر، على سبيل المثال، افتتاحية **الواشنطن بوست**، ١٥/٨/١٩٩٠).

هذا المنطق، حاول الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، تسويقه في محادثاته مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، في لقائهما في عمّان، حيث أفادت معلومات، وردت من أوساط دبلوماسية في العاصمة الاردنية، بأن الوسيط الدولي بحث مع المسؤول العراقي في الوسائل الآيلة الى تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الداعي الى انسحاب عراقي فوري، وغير مشروط، من الكويت. وبصفته مسؤولاً عن القرارات التي تصدر عن مجلس الامن، ويهمّه تنفيذها، لا يستطيع طرح أي حل لا يأخذ ذلك في الاعتبار (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/٩/١٩٩٠). واشارت معلومات الاوساط الدبلوماسية نفسها الى ان الامين العام للامم المتحدة أفصح عن ان ثمّة واقعاً دولياً جديداً لا يمكن لبغداد تجاهله، وانّ عدم تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي، المتعلقة بفلسطين ولبنان، لا تعني ان هذه القرارات لن تنفّذ في يوم من الايام (**المصدر نفسه**).

غير ان وزير الخارجية العراقية أبلغ الى